تزايد حالات الإصابة بڤيروس كورونا في الولايات المتحدة يضعف آفاق النمو الاقتصادي

«الوطني»: الدولار يتكبد خسائر فادحة على نطاق واسع

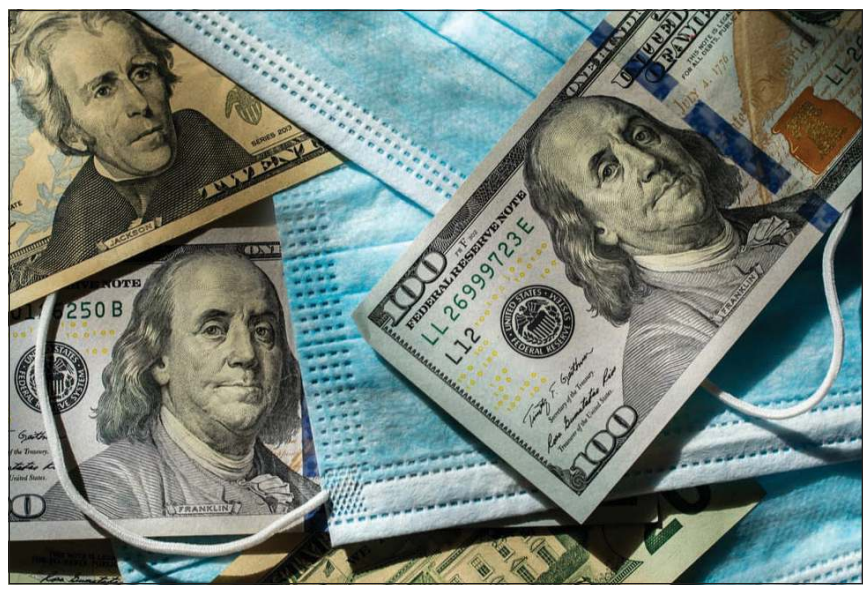

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان الأسبوع الماضي لم يشهد احداثا تذكرعلى الصعيد الاقتصادي وكان اسبوعا هادئا بصفة استثنائية إلا أنه على الرغم من ذلك كان هناك تحولا محوريا في سوق العملات الأجنبية. وعاد الاقبال على المخاطر مجددا للظهور على الساحة، الأمر الذي أدى إلى تكبد الدولار خسائر فادحة على نطاق واسع. وساهم ذيوع انباء إيجابية حول تطوير لقاح لمكافحة الڤيروس وتعزيز الوحدة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تصاعد حالات الإصابة اليومية بڤيروس كورونا المستجد في الولايات المتحدة في تمهيد الطريق أمام هذا التحول المحوري. وما تزال الولايات المتحدة تحاول جاهدة احتواء حالات الإصابة والوفيات الجديدة الناتجة عن الجائحة وبالتالي فإن التأثير السلبي على الانتعاش الاقتصادي الأميركي في الأشهر القادمة يتم أخذه بعين الاعتبار.

من جهة أخرى، ستتوقف الولايات المتحدة عن دفع إعانات البطالة الإضافية بقيمة 600 دولار أسبوعيا والتي من المقرر أن تنتهي مدتها الشهر الجاري، في حين ارتفعت مطالبات الحصول على اعانات البطالة للمرة الأولى منذ حوالي 4 أشهر. وقد نتج عن ذلك تراجع مؤشر الدولار الأميركي بحدة إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ سبتمبر 2018. ويتداول المؤشر حاليا عند مستوى 94,692 فيما يعد أدنى بنسبة 8,05٪ من أعلى مستوياته المسجلة للعام الحالي والبالغة 102,992.

عدم اليقين في سوق العمل

وأضاف التقرير ان عدد المواطنين الأميركيين ممن تقدموا بطلبات الحصول على إعانات البطالة ازداد للمرة الأولى منذ ما يقرب حوالي 4 أشهر وتم الإعلان ايضا عن حوالي 32 مليون شخص تقريبا كانوا يحصلون بالفعل على تلك الإعانات. ويشير ارتفاع عدد المطالبات من 1,3 مليون إلى 1,4 مليون إلى أن التعافي المستمر الذي شهده سوق العمل خلال الأشهر القليلة الماضية قد توقف. في ذات الوقت، تجاوز عدد حالات الإصابة الاجمالية بكوفيد-19 أكثر من 4 مليون حالة في الولايات المتحدة بما ساهم في اشعال المخاوف من تسريح المزيد من الموظفين في ظل إغلاق الشركات.

بصيص أمل

وأوضح التقرير ان التجارب الأولية التي أجرتها شركة أسترا زينيكا بالتعاون مع جامعة أكسفورد لتطوير لقاح لمكافحة ڤيروس كورونا أظهرت نتائج واعدة. وبصفة عامة، ساهمت النتائج الإيجابية في تعزيز بعض الآمال في تطوير لقاح بنهاية العام وارتفعت أسواق الأسهم العالمية على خلفية تلقي الأسواق لتلك الأنباء.

أما على صعيد سوق العملات الأجنبية، فجاءت العملات مرتفعة المخاطر في الصدارة وحققت مكاسب ملحوظة مقابل الدولار الأميركي. ومن حيث الأداء على أساس أسبوعي، ارتفعت قيمة الدولار الأسترالي بنسبة 2,58٪ ووصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في 15 شهرا عند مستوى 0,7182. كما ارتفع الدولار النيوزيلندي إلى أعلى مستوياته المسجلة في 6 أشهر وارتفع الدولار الكندي إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ ستة أسابيع. إلا أن الأداء الضعيف للدولار لم يكن مقابل العملات ذات المخاطر المرتفعة فقط. حيث شهد الين الياباني والفرنك السويسري ارتفاعا كبيرا مقابل الدولار الأميركي وذلك على الرغم من معنويات التفاؤل التي سادت الأسواق مؤخرا. ويشير ارتفاع عملات الملاذ الآمن مقابل الدولار الأميركي إلى ضعف الدولار على نطاق واسع وهو الأمر الذي لم يحدث منذ فترة طويلة. من جهة أخرى انخفض الدولار الأميركي أمام الفرنك السويسري إلى مستوى 0,9201، فيما يعد أدنى مستوياته المسجلة منذ أكثر من 4 أشهر.

الاتفاق المالي الأوروبي

واشار التقريرالى ان قادة الاتحاد الأوروبي اتخذوا الأسبوع الماضي خطوة مهمة لإثبات وحدة بلادهم بعد توصلهم لاتفاق على حزمة إنقاذ مالي بقيمة 750 مليار يورو من خلال ميزانية مدتها 7 سنوات بقيمة 1,074 تريليون يورو. ويساهم إبرام تلك الصفقة في تعزيز تقارب دول الاتحاد الأوروبي حيث سيتم تقاسم الأعباء المالية من خلال الموافقة على الاقتراض والإنفاق بشكل مشترك لإنقاذ الوضع الاقتصادي من حالة الركود. وفي التفاصيل، ستجمع المفوضية الأوروبية الأموال من أسواق رأس المال ثم ستوزع 390 مليارا في هيئة منح و360 مليارا في هيئة قروض منخفضة الفائدة إلى دول الاتحاد الأوروبي الأكثر تضررا من تداعيات الجائحة.

من جهة أخرى، يواصل اليورو أداءه المهيمن في سوق العملات الأجنبية في ظل ارتفاع آفاق نمو اقتصادات منطقة اليورو بشكل كبير. وتراجعت مؤشرات السوق التي تقيس مخاطر تفكك منطقة اليورو بصورة ملحوظة الأسبوع الماضي منذ أن تم التوصل إلى الصفقة المالية للاتحاد الأوروبي. كما انخفض الفارق بين عائدات السندات الإيطالية لأجل 5 سنوات ومبادلة مخاطر عدم السداد بنحو 100 نقطة أساس مقارنة بمستويات أبريل. وكلما اتسعت الفجوة بين العقود سالفة الذكر يشير ذلك الوضع إلى نظرة المستثمرين إلى السندات الإيطالية باعتبارها أكثر خطورة. ومن جهة أخرى تقلصت الفروق بين عائدات السندات الإيطالية لأجل 10 سنوات ونظيرتها الألمانية بحوالي 70 نقطة أساس مقارنة بمستويات شهر مايو بعد الاعلان عن حزمة التعافي الاقتصادي، كما تراجعت الفروق بين السندات الإسبانية والبرتغالية بواقع 15 إلى 20 نقطة أساس منذ ظهور فكرة الخطة المالية. وبصفة عامة، تدرك الأسواق المالية تراجع الحاجة إلى وثائق التأمين على السندات في ظل ما يبديه قادة الاتحاد الأوروبي من تضامن غير مسبوق، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في احتواء أي مشاعر معادية تجاه الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي. وارتفع اليورو مقابل الدولار إلى 1,1658 الأسبوع الماضي، فيما يعد أعلى مستوياته منذ سبتمبر 2018. ومنذ بداية الشهر، ارتفع اليورو بحوالي 425 نقطة أساس مقابل الدولار.

توقف انفصال بريطانيا

ولفت التقرير الى استمرار ملحمة انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي حيث فشل كبير المفاوضين في كلا الجانبين في التوصل إلى اتفاق حول قضيتين رئيسيتين. وصرح ممثل الاتحاد الأوروبي ميشيل بارنييه أنه «من خلال رفضها الحالي الالتزام بشروط المنافسة المفتوحة والمنصفة والموافقة على اتفاق متوازن بشأن صيد السمك، فإن المملكة المتحدة تجعل اتفاقية التجارة في هذه المرحلة أمرا مستبعدا». ومن جهة أخرى، صرح ديڤيد فروست، كبير المفاوضين في المملكة المتحدة، أنه يجب على المملكة المتحدة «مواجهة احتمال» أنها قد لا تصل إلى اتفاق بشأن علاقتها المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي بحلول نهاية العام الحالي. وقد تم تحديد الموعد النهائي للفترة الانتقالية بتاريخ 31 ديسمبر، وتم بالفعل تجاوز الموعد النهائي لتمديد الفترة الانتقالية. ولم يتبق سوى خمسة أشهر فقط قبل اقتراب الفترة الانتقالية للمملكة المتحدة من نهايتها وستدخل التغييرات المهمة بعد ذلك حيز التنفيذ بدءا من 1 يناير 2021 سواء تم التوصل إلى صفقة تجارية أم لا. وستنتهي حرية حركة السفر وسيتعين على الشركات التجارية البريطانية اتباع قواعد جديدة في تعاملاتها مع الاتحاد الاوروبي.

اليوان يفشل في الارتفاع مقابل الدولار

ذكر تقرير «الوطني» ان الدولار الأميركي استمر في اتخاذ مسار تراجعي مقابل معظم العملات، إلا أن اليوان الصيني فشل في الاستفادة من ضعف الدولار في ظل عودة التوترات بين الصين والغرب. وخلال الأسبوع الماضي، أمرت الولايات المتحدة بإغلاق القنصلية الصينية في هيوستن وسط اتهامات بالتجسس. وتتهم الولايات المتحدة الصين بالعمل مع اثنين من قراصنة الإنترنت اللذين وضعا خطة لمهاجمة شركات الدواء الأميركية التي تعمل على تطوير أبحاث ڤيروس كورونا المستجد وظلا يستهدفان شركات التقنية العالية في مختلف أنحاء العالم لصالح الصين. وعلى الفور ردت الصين على الإجراء الأميركي بالقول إن الأمر كان بمنزلة «تصعيد غير مسبوق» من قبل واشنطن وأعلنت عن بحثها إغلاق القنصلية الأميركية في ووهان.

واوضح التقرير انه قد يظل تصاعد وتيرة التوترات بين الصين والولايات المتحدة من مخاطر التطورات المعاكسة على العملة الصينية حتى في ظل ضعف الدولار. وكانت تداعيات السوق بصفة عامة قد اقتصرت على حدود ضيقة حتى الآن في ظل اعتياد المستثمرين على التوترات المتزايدة في السنوات الأخيرة. وما تزال المرحلة الأولى من الاتفاقية التجارية بين الولايات المتحدة والصين قائمة حتى الآن بما يساهم في الحد من التداعيات.

بالإضافة إلى خدمة جهاز الصراف الآلي من السيارة في فرع حولي

«الأهلي» يعيد افتتاح جميع فروعه

أعلن البنك الأهلي الكويتي عن إعادة افتتاح جميع فروعه بالكامل والتي يصل عددها إلى 32 فرعا، فضلا عن إضافة خدمة جديدة وهي «الصراف الآلي من السيارة» في فرع حولي.

إلى جانب ذلك، تتوافر خدمة جهاز الصراف الآلي التفاعلي المشغلة بالكامل حاليا في مارينا مول، ومول 89، ومبنى طيران الجزيرة. وتأتي عملية إعادة فتح جميع الفروع في الفترة الحالية في ظل الإقبال المتزايد على استخدام المعاملات الرقمية والخدمات الإلكترونية، وهو ما يعكس التزام البنك باستمرارية الخدمات وتقديم الدعم اللازم للعملاء من خلال تلبية احتياجاتهم المصرفية اليومية في ظل الواقع الجديد لبيئة التشغيل.

وتجدر الإشارة إلى أن أوقات العمل في كافة الفروع ستكون من الساعة 8:30 صباحا وحتى 1:00 بعد الظهر، باستثناء فرع مركز البحر الذي سيعمل من الساعة 10:00 صباحا وحتى 2:00 بعد الظهر. وكما هو متعارف عليه، ستتبع كافة الفروع التي أعيد فتحها تطبيق إرشادات الصحة والسلامة المعمول بها. كما سيستمر تطبيق إجراء قياس درجة حرارة الموظفين من خلال أجهزة قياس الحرارة التي تعمل من دون تلامس، بالإضافة إلى ارتداء الكمامات والقفازات والتقيد بالتباعد الاجتماعي والالتزام كذلك بالتباعد المكاني للعملاء الذين يقفون في الطابور لإنجاز معاملاتهم من خلال وضع الملصقات الأرضية الإرشادية حفاظا على سلامتهم.

وبالرغم من إعادة فتح كافة الفروع، إلا أن البنك يحث عملاءه مجددا على الاستمرار في الاستفادة من القنوات الافتراضية المتاحة على مدار الساعة، والمصممة لتلبية كافة احتياجاتهم المصرفية. ومن خلال الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك الأهلي الكويتي عبر الإنترنت وتطبيقات الهاتف النقال، بإمكان العملاء الاستفادة من الخدمات الرقمية مثل خدمة الدفع «ABKPay»، وخدمة عالمي «Global View» وخدمة الدفع الآمن «ABK SecurePay»، حيث يستفيد العملاء من ميزة إنجاز معاملاتهم المصرفية عن بعد بسرعة وسهولة، مثل القيام بالمدفوعات عبر الإنترنت، أو التقدم بطلب للحصول على قرض أو بطاقة ائتمان، أو فتح حساب وديعة ثابتة أو طلب دفتر شيكات وغير ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم البنك لعملائه خدمة التوصيل إلى المنازل والمتوافرة لبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم المباشر الجديدة أو التي يتم تجديدها الصادرة عن البنك الأهلي الكويتي، حرصا منه على الحد من زيارات الفروع خلال هذه الفترة.

العمر: خفض الرواتب سيعصف بالعقار

فيصل العمر

قال رئيس مجلس إدارة شركة المنظومة العقارية فيصل العمر، إن الأزمة الاقتصادية التي خلفتها جائحة ڤيروس كورونا المستجد، تشبه الأزمة التي شهدها العالم في عام 2008، حيث ألقت الجائحة بظلالها على معظم مناحي الحياة، ومنها السوق العقارية الكويتي، مشيرا الى تأثر العقارات التجارية والترفيهية والحرفية جراء انتشار الڤيروس، ما يشير الى أزمة عقارية جديدة للسوق الكويتي، برزت معالمها مع انتشار وتفشي الجائحة.

وتوقع العمر في تصريح صحافي، أن خفض الرواتب سيعصف بالقطاع العقاري أولا، وتحديدا السكن الاستثماري، الذي يعتمد تشغيله على المقيمين، مشيرا الى أن التأثير سيمتد أيضا الى تداولات العقارات الاستثمارية، خاصة أن المستثمرين بحاجة لفترة ترقب لما بعد الأزمة حتى تتضح الصورة أكثر فيما يخص مؤشرات الأسعار والعوائد والإقبال على العقارات.

وأشار الى أن هذه التوقعات مرتبطة بمدى استمرار جائحة كورونا لفترة طويلة، بالإضافة الى مدة بقاء أسعار النفط عند مستوياتها الحالية، ما سيؤثر على النمو الاقتصادي ومعنويات المستثمرين والأسواق المالية، حيث انخفضت مبيعات القطاع العقاري بنسبة 35٪، ومن المتوقع أن تتأثر أسعار ومبيعات القطاع الاستثماري سلبا على خلفية تداعيات تفشي وباء كورونا المستجد.

وأضاف العمر، انه فيما يتعلق بآلية عمل الشركات واستئناف الأنشطة التجارية من جديد بأقل عدد ممكن من العاملين، هناك مخاوف كبيرة من موجة بطالة من خلال إلغاء نحو 150 مهنة متنوعة في عدة مجالات، مشيرا إلى أن الوظائف الإدارية سيتم تقليصها بشكل كبير.

«المركز»: 70,7 مليار دولار إصدارات الصكوك والسندات الأولية الخليجية.. بارتفاع 9٪

«المركزي» الكويتي أصدر سندات بـ 14.1 مليار دولار بالنصف الأول

قال تقرير المركز المالي الكويتي «المركز» إنه على الرغم من انخفاض حجم الإصدارات الأولية في الربع الأول من 2020 بسبب تداعيات انتشار جائحة كوفيد-19، إلا أن سوق السندات الأولى استعاد نشاطه في الربع الثاني، حيث بلغت الإصدارات السيادية الخليجية 42,3 مليار دولار خلال النصف الأول من 2020. وتسبب انتشار الجائحة والانخفاض الحاد في أسعار النفط في تراجع نمو اقتصادات الدول الخليجية، مما ساهم في تفاقم عجز الميزانيات لديها وارتفاع حاجتها للتمويل.

وأضاف التقرير بعنوان: «أسواق الصكوك والسندات الخليجية - النصف الأول 2020» الذي يسلط الضوء على إصدارات الصكوك والسندات المصدرة في منطقة الخليج خلال النصف الأول من 2020 ان لأسواق الدين العام دورا مهما في توفير التمويل لتلك الدول، حيث بلغ إجمالي إصدارات الصكوك والسندات الأولية الخليجية 70,7 مليار دولار خلال النصف الأول من 2020 بارتفاع 9٪ على أساس سنوي مقارنة بإجمالي إصدارات بقيمة 65 مليار دولار خلال النصف الأول من 2019. كما بلغ عدد الإصدارات الأولية 174 إصدار خلال النصف الأول من 2020 مقارنة بـ 229 إصدار خلال النصف الأول من 2019.

ووفقا للتقرير، تصدرت الإمارات إجمالي إصدارات سوق السندات والصكوك الخليجية في النصف الأول من 2020 بقيمة إجمالية 24,6 مليار دولار أو 35٪ من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية من خلال 95 إصدارا. وتلتها السعودية بنسبة 28٪ من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية، وجاءت قطر في المركز الثالث بنسبة 26٪ من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية، في حين بلغت حصة الإصدارات الكويتية 2,8 مليار دولار أو 4٪ من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية.

الإصدارات السيادية

وذكر التقرير انه خلال النصف الأول من 2020، بلغت الإصدارات الأولوية السيادية الخليجية 42,3 مليار دولار، بارتفاع 40٪ على أساس سنوي، مقارنة بإجمالي إصدارات بقيمة 30,1 مليار دولار خلال النصف الأول من 2019. كما بلغت إصدارات الشركات 28,5 مليار دولار خلال النصف الأول من 2020، بانخفاض 18٪ على أساس سنوي مقارنة بإجمالي إصدارات بقيمة 34,9 مليار دولار خلال النصف الأول من 2019.

السندات التقليدية مقابل الصكوك

وأشار التقرير الى ارتفاع إصدارات السندات التقليدية خلال النصف الأول من 2020 بنسبة 16٪ مقارنة بعام 2019، حيث بلغت إصدارات النصف الأول من 2020 من السندات التقليدية 55,5 مليار دولار، أو 79٪ من إجمالي إصدارات سوق الصكوك والسندات لدول مجلس التعاون. أما إصدارات الصكوك، فتراجعت 10٪ لتبلغ 15,2 مليار دولار خلال النصف الأول من 2020، مقارنة بـ 17 مليار دولار في النصف الأول من 2019، وتمثل إصدارات الصكوك 21٪ من إجمالي إصدارات سوق الصكوك والسندات الخليجي في 2020.

توزيع القطاعات

تصدر القطاع الحكومي من حيث إجمالي قيمة الإصدارات في 2020، بقيمة إجمالية بلغت 42,3 مليار دولار، أي ما يمثل 60٪ من إجمالي المبالغ المجمعة. في حين حل القطاع المالي في المرتبة الثانية، بقيمة إجمالية بلغت 26,4 مليار دولار بنسبة 37٪ من إجمالي الصكوك والسندات.

مدة الاستحقاق

هيمنت الإصدارات التي تراوحت مدة استحقاقها من 5 الى 10 سنوات على إجمالي إصدارات السندات، بقيمة إجمالية 21,3 مليار دولار من خلال 31 إصدارا، بما يمثل نسبة 30٪ من السوق، في حين بلغت الإصدارات التي تراوحت مدة استحقاقها ما بين 10 و30 سنة 21,3 مليار دولار من خلال 23 إصدارا.

وتراوح حجم إصدارات الصكوك والسندات الخليجية في النصف الأول من 2020 ما بين 5 ملايين دولار و5 مليارات دولار. وتفوقت الإصدارات التي تبلغ قيمتها مليار دولار أو أكثر، حيث بلغت قيمتها الإجمالية 51,5 مليار دولار، بما يمثل 73٪ من إجمالي قيمة الإصدارات.

وهيمنت الإصدارات المقومة بالدولار الأميركي على سوق الصكوك والسندات في دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من 2020، بقيمة إجمالية بلغت 59,0 مليار دولار بنسبة 83٪، وذلك من خلال عدد 109 من الإصدارات. وتلاها الإصدارات المقومة بالريال السعودي بقيمة تعادل 5,5 مليارات دولار بما يمثل نسبة 8٪ من مجموع المبالغ المصدرة من خلال 5 إصدارات.

وخلال النصف الأول من 2020، حصل ما نسبته 80٪ من إصدارات الشركات والحكومات على تصنيف ائتماني واحد أو أكثر من قبل إحدى وكالات التصنيف الائتمانية التالية: موديز، وستاندرد آند بورز، وفيتش، وكابيتال إنتلجنس.

وتم إدراج 113 إصدار من أصل 174 إصدارا من الصكوك والسندات الخليجية أو ما نسبته 65٪ من عدد الإصدارات بقيمة إجمالية بلغت 67,6 مليار دولار خلال النصف الأول من 2020، ويعد سوق لندن للأوراق المالية السوق الأكبر حجما من حيث قيمة الإصدارات الأولية، حيث بلغت القيمة الإجمالية 32,7 مليار دولار من خلال 50 إصدارا.

كما في 30 يونيو 2020، بلغ إجمالي إصدارات السندات والصكوك الخليجية القائمة 643,3 مليار دولار. وهيمنت الإصدارات الحكومية على إجمالي قيمة الإصدارات أو ما نسبته 58٪ من إجمالي قيمة الإصدارات. وفي المقابل، هيمن القطاع المالي على قطاع الشركات، حيث استحوذ على 23٪ من إجمالي قيمة الإصدارات.

وبالنسبة لحجم الإصدارات القائمة في 30 يونيو 2020، بلغت قيمة الإصدارات السعودية 233,9 مليار دولار أو ما نسبته 36٪. في حين بلغت قيمة إصدارات المؤسسات الكويتية من السندات والصكوك 29,4 مليار دولار أو ما يمثل 5٪ من إجمالي حجم الإصدارات القائمة. وأوضح التقرير ان الإصدارات المحلية للبنوك المركزية هي سندات تصدرها البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي بالعملات المحلية ذات الاستحقاقات قصيرة الأجل وبغرض تنظيم مستويات السيولة المحلية.

وخلال النصف الأول من العام الحالي، أصدرت البنوك المركزية الخليجية في كل من الكويت، والبحرين، وقطر، وسلطنة عمان سندات وصكوك بقيمة إجمالية بلغت 23,8 مليار دولار (المعلومات غير متوافرة لإصدارات البنوك المركزية للدول الخليجية الأخرى)، وتصدر بنك الكويت المركزي تلك الإصدارات، حيث بلغ إجمالي قيمة إصداراته 14,1 مليار دولار، وتلاه بنك البحرين المركزي بقيمة إجمالية بلغت 6,6 مليارات دولار.